مبحث تمهيدي
خصائص الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي هو لفظ مستحدث بين مختلف المذاهب الوضعية والمعاصر منها والقديم، ومجموعة الأصول الاقتصادية التي نستنبطها من مصادر التشريع الإسلامي، والقرآن والسنة والإجماع، والقياس، الخ ..... والتي تجسد لنا الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية، بحيث يتم توجيه النشاط الاقتصادي، وتنظيمه وفقًا لأصول الإسلام وتعاليمه[1] والذي يقوم على أساس الاعتدال في التفكير والسلوك، بالتزام الحد الوسط في كل مجهود يبذله الإنسان ماديًا أو ذهنيًا، فرديًا أو جماعيًا. لإشباع حاجاته الروحية والمادية المشروعة، حتى يكون وسيلة معرفة الله وعبادته[2].

فالاقتصاد الإسلامي هو الأسس والمبادئ التي تعمل على الاستخدام الأكفأ للموارد الطبيعية والمتاحة لإنتاج ما يحتاج إليه أفراد المجتمع من طيبات، وللعمل على تنمية هذه الموارد خلال الزمن. ومن ثم يهتم الاقتصاد الإسلامي بتنظيم النشاط الاقتصادي والعمل على تنميته خلال الزمن – إنتاجًا، واستهلاكًا، وتوزيعًا.

بالرغم من أن الجانب الاقتصادي في الإسلام يُعدّ على المستويين النظري والتطبيقي، متميزًا ومستقلاً عن كل النظريات، والنظم التي عرفتها وتعرفها البشرية، ورغم أهمية الجانب الاقتصادي إسلاميًا، فإنه يعد جزءًا من كل يترابط، ويتفاعل ويتكامل في تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام، كدين وكنظام حياة كامل[3] يستقي مبادئه وضوابطه من وحي إلهي لا ينطق عن الهوى

---

(١) الصدر (محمد باقر): اقتصادنا (دار الكتاب اللبناني ودار الكتاب المصري، بيروت، القاهرة، سنة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م) ص٩ الجمال (محمد عبد المنعم): موسوعة الاقتصاد الإسلامي (دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ط١) ص٤ . الفنجري (محمد شوقي): الاقتصاد الإسلامي: المنشأ والمفهوم والمنهج (في المؤتمر العلمي السنوي الثالث. القاهرة. سنة ١٩٨٣ م) ص٩.

(٢) الدسوقي (حمزة الجميعي): الاقتصاد في الإسلام (دار الأنصار، القاهرة، سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. ط١) ص١٢٣.

(٣) ينعكس ذلك على كتابات الفقهاء والأوائل التي لم تأت مستقلة تماما. وذلك مع إستثناءات واضحة كالخراج: لأبي يوسف. والأموال لأبي عبيد. في العراقي (عبد الحميد): أساسيات وقضايا التخلف

﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[1] ويشمل كل ما يتعلق بخير البشر من أمور الدين والدنيا ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[2] وذلك بالنسبة لجميع بني الإنسان، وحتى تقوم الساعة ﴿وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾[3].

فالاقتصاد الإسلامي يعتبر - وبحق - منهجًا إلهيًّا كاملاً للحياة البشرية، يتم تحقيقه في حياة البشر، في حدود الطاقة البشرية، والواقع المادي للحياة الإنسانية[4].

يحمل الاقتصاد الإسلامي خصائص وميزات النظام العام الذي ينبثق عنه، والتي تميزه عن كافة النظم الوضعية، وأهم هذه الخصائص: العقائدية، والواقعية والأخلاقية، والوسيطة، والاعتدال، والتكامل والترابط.

١. العقائدية:

إن الاقتصاد الإسلامي جزء من العقيدة الإسلامية التي لا تقبل التجزئة، فالإسلام دين الحياة، عبادة وتعاملاً وسلوكًا[5]. وتقوم العقيدة الإسلامية - في الأصل - على توحيد الله تبارك وتعالى، والإيمان بأنه وحده خالق الكون وما فيه، والمالك المطلق له ورازق مخلوقاته[6] الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾[7].

=والتنمية والتخطيط وموقف الإسلام منها في (برنامج تعيئة وتنمية مهارات العاملين بالمؤسسات المالية والإسلامية. مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستشارات والتدريب، والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة، فبراير سنة ١٩٨٥م).

(١) سورة النجم: الآيتان رقم ٣ - ٤.

(٢) سورة الأنعام: من الآية رقم ٣٨.

(٣) سورة القلم: الآية رقم ٥٢.

(٤) الغزالي (عبد الحميد): مقدمة في الاقتصاديات الكلية (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٨٥م) ص٣٧١.

(٥) بابللي (محمود): الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية (دار الكتاب اللبناني، بيروت، سنة ١٩٨٠م. ص٢) ص١٠١.

(٦) يترتب على انكار التوحيد آثار اقتصادية بالغة الخطورة. راجع عبده (عيسى): الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج (دار الاعتصام، القاهرة، سنة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م) ص٣٧.

(٧) سورة المائدة: من الآية رقم ١٨

يحكم هذا الإيمان بالله كل تصرفات الإفراد، ويوجهها، على كل من المستويين الديني والدنيوي، حيث تكون جميع الأعمال ابتغاء لوجه الله تعالي، وتكون تقوي الله هي معيار تقييم الأفراد ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾[1].

يهتدي الأفراد في حياتهم الاقتصادية، بالاختيار الذي تحدده القيم الإسلامية[2]. فيكتسب النشاط الاقتصادي في الإسلام طابعًا تعبديًا، إذ أن الإنسان كائن مختلف بتطبيق واجبات خالقه في الإستخلاف وعمارة الأرض. فهو مسؤل أمام الله في حدود قدراته، كما ينال جزاءه الأخروي وفقًا لمدي اجتهاده في القيام بمهمته الاقتصادية، التي تكون بمثابة عبادة يثاب عليها، إذا ما استهدفت وجه الله فالدنيا بالنسبة للمسلم مزرعة الآخرة. فالربح - مثلاً - له مفهوم مختلف لدي المسلم، حيث أن الامتثال لأوامر الخالق سبحانه هو الربح المؤكد لديه[3]. ومن ذلك أيضًا إخراج المسلم لحق الله طواعية في كل مال نامي أستخلفه الله فيه، واعتباره مغنمًا وقربة إلى الله.

٢. الواقعية والأخلاقية:

الإسلام دين الفطرة، فهو لا ينكر أهمية المادة في حياة البشر. كما أنه لا يغفل لحظة عن فطرة الإنسان وقدراته، وواقعه المادي[4]، وإنما صاغ سلوكه الاقتصادي - مستهلكًا كان أم منتجًا - بالقيم والمثل وأركان العقيدة الإسلامية[5]. فقد نظم الإسلام جوانب النشاط الاقتصادي، بما يحقق مصلحة الفرد ويشبع احتياجاته الذاتية، دون الإضرار بالغير. ومن هنا، فقد قام الاقتصاد الإسلامي على أساس

---

(١) سورة الحجرات: من الآية رقم ١٣.

(٢) التركي (منصور إبراهيم) (ترجمة): الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق: (المكتب المصري الحديث، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، سنة١٩٧٦) ص ١٢.

(٣) بابللي: الاقتصاد الإسلامي في ضوء الشريعة الإسلامية. مرجع سابق، ص١١٣.

(٤) الغزالي: مقدمة في الاقتصاديات الكلية. مرجع سابق، ص ٣٧١.

(٥) حسين (وجدي محمود): السبق الحضاري للفكر الاقتصادي (في المؤتمر العلمي السنوي الثالث، القاهرة، سنة ١٩٨٣م) ص ٣٠.

أخلاقي يستند على مبدأ «لا ضرر ولا ضرار»[1]، ومبدأ الإخاء، عملاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[2]. من أهم الدلائل على واقعية الاقتصاد الإسلامي إقراره أن الأصل في النشاط الاقتصادي هو الإباحة[3] إلا ما ورد فيه نص التحريم، أو اصطدم بنص مانع[4]. وكذلك إقراره لحق الملكية الفردية، بما لا يتعارض مع مصلحة الجماعة. وأساس إقرار حرية الفرد في المجتمع المسلم، هو إقرار التعاون الفعلي بين الأفراد في الإمكانيات والأرزاق والطموحات، مع المساواة بينهم في الحقوق والواجبات، مع ضمان أن استقرار العقيدة في الضمير الفرد هو العامل الحاسم لإقامة شرع الله، وتنفيذ أحكامه[5].

فالاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد الوحيد الذي يشترط وجود صلة عضوية مع البعد الأخلاقي والاجتماعي، حتى إذا ما انفكت الأبعاد الأخلاقية ـ المنبعثة عن العقيدة ـ خرج على كونه اقتصادًا إسلاميًّا[6]، وذلك وفقًا للتوجيه الإلهي: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾[7] ومن ذلك، فإن إطلاق حرية النشاط الاقتصادي المباح تشمل ـ ضمنًا ـ على تخصيص نصيب معلوم من العائد، أو العائد ورأس المال النامي فعلاً أو فرضًا، لفئات حددها الواهب سبحانه وإلا أصبح العائد حرامًا شرعًا.

---

(١) أصل هذا المبدأ الحديث المروي عن أبي سعيد الخدري ﷺ «لا ضرر ولا ضرار». حديث حسن. رواه ابن ماجة والدارقطني وغيرهما مسندًا، ورواه ابن مالك في الموطأ مرسلا. في ابن رجب (زيد الدين ابن احمد): جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، (دار الريان للتراث، القاهرة، سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ط١) ص ٣٦٧.

(٢) سورة الحجرات: من الآية رقم ١٠.

(٣) فقد حث الإسلام على الأخذ بالمصالح المرسلة اي القيام بكل ما يغير بالمجتمع من أمور لم يرد فيها نص في الكتاب أو السنة.

(٤) بابللي: الاقتصاد في ضوء الشريعة، مرجع سابق، ص١١٥.

(٥) قاسم: مبادئ الفقه الإسلامي (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ص ٤٠-٤٣.

(٦) العاني (حسن): التنمية الذاتية والمسئولية في الإسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، سنة ١٩٨٠) ص ٩.

(٧) سورة القصص: الآية رقم ٧٧

٣. الوسطية والاعتدال:

إن الوسطية والاعتدال من السمات الأساسية للنشاط الاقتصادي في الإسلام. إلا أن إقرار الاقتصاد الإسلامي لإشباع الحاجات الإنسانية لا يكون بصفة مطلقة على حساب التكاليف الدينية والروحية. فقد وازن بين متطلبات الروح والجسد وفرض على الإنسان الاعتدال في سلوكه عامة، فلا يميل كل الميل في اتجاه، مع إهمال الجوانب الأخرى في حياته.

كما لا يفصل الإسلام بين إقامة الدين وأداء الواجبات، وبين الكسب والعمل. فقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1].

كذلك من مظاهر الاعتدال في الإقتصاد الإسلامي موازنته بين الدوافع الفردية والمصلحة العامة لجماعة المسلمين، فلا حريات مطلقة، ولا حقوق مطلقة. وإنما هناك ضوابط وحدود تنظم الفطرة البشرية لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[2].

يؤكد هذا الوسط والاعتدال والارتباط العضوي والموضوعي بين شقي الشريعة الإسلامية، وهما: العبادات والمعاملات[3]، والذي تعتبر فريضة الزكاة أبرز مثال له.

٤. التكامل والترابط:

إن الاقتصاد الإسلامي كلٌ مترابط تتكامل أحكامه. فلا يمكن دراسة حكم اقتصادي دون الربط بينه وبين الأحكام الأخرى لمعرفة مدي تفاعله معها. فإن فرض الزكاة مثلاً يرتبط بإقرار حق الملكية، وتحريم الاكتناز، وتحريم الربا.

من ناحية أخري، يرتبط الاقتصاد الإسلامي بكافة الأحكام الإسلامية الأخرى، كما يتفاعل مع هذه الأحكام. فالاقتصاد الإسلامي يرتبط بالعقيدة الإسلامية

---

(١) سورة الجمعة: الآيتان رقم ٩ – ١٠.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١٤٣.

(٣) الغزالي: مقدمة الاقتصاديات الكلية. مرجع سابق. ص ٣٧٤.

والمفاهيم الأساسية النابعة عنها، ويرتبط بالنظام الاجتماعي الإسلامي، وما يحكم علاقات الأفراد فيه، كما يرتبط بالنظام السياسي، ومدي تكليف الدولة بالهيمنة والرقابة على كل نواحي الحياة، ويرتبط بالتشريع الجنائي، وما نص عليه من أحكام وعقوبات على الانحرافات، ومنها الانحرافات الاقتصادية[1].

تنعكس هذه الخصائص على مفهوم كل من التنمية، ودور عناصر الإنتاج، وكذلك على مفهوم التوزيع في الاقتصاد الإسلامي. وهو ما سنقوم بدراسته - بمشيئة الله - في المباحث التالية، على الترتيب.

---

(١) منشور (أميرة عبد اللطيف) دوافع وصيغ الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص ٢٢- ٢٤